النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٤٩ | تموز ٢٠١٣ | www.institutdesfinances.gov.lb

مشاريع وإنجازات

عندما تسلّمت وزارة المال في ١٧ حزيران ٢٠١١، كانت مسألة التصحيح والتدقيق في حسابات المالية العامة هي الموضوع الأكثر جدلاً بين السياسيين، حتى صار رقم الـ ١١ ملياراً أكثر شهرة من ١١ أيلول.

وكانت الكلفة المرتفعة لخدمة الدين العام تضغط على الخزينة؛ والأهم من هذه وتلك هو أن المالية العامة للدولة اللبنانية كانت تُدار من دون قوننة الإنفاق لأن آخر قانون للموازنة العامة هو الذي صدر في العام ٢٠٠٥، وسارت الامور على هذه الحال من دون أي تشريع أو رقابة من مجلس النواب.

تسلّمت وزارة المال في ظروف صعبة تميّزت بالانقسام السياسي الحاد والمشاحنات والاتهامات، فضلاً عن اندلاع الأحداث في سوريا وارتباطها بصراعات إقليمية ودولية جعلت من لبنان دولة مشرّعة على المخاطر.

أخذت كلّ ذلك في الاعتبار فتركت التجاذب السياسي ورائي في ما خصّ الشؤون المالية وحدّدت لعملي الوزاري أهدافاً واضحة:

- إعادة تفعيل الجسم الإداري للوزارة، وإنهاء عصر الإدارة الرديفة من خارج الملاك.
- قوننة الإنفاق والالتزام بسقف محدّد لعجز المالية العامة.
- إعادة تكوين حسابات المالية العامة منذ العام ١٩٩٣، ووضع آليات الإنفاق وضوابطه.

إن جميع الاجراءات والقرارات والإنجازات في هذا الإطار هي موضوع الكتيّب الذي أعدّه فريق عمل وزارة المال، ليكون مستنداً شفافاً بتصرّف اللبنانيين جميعاً، ليكونوا على بيّنة ممّا نقوم به في إدارة المال العام. فنحن بالنتيجة مؤتمنون على هذا المال الذي هو مال الشعب اللبناني والذي يلزمنا القانون بأن نؤدّي له الحساب.

محمد الصفدي
وزير المال
(من مقدمة كتيّب "مشاريع وإنجازات")

الفاتورة تساهم في تتويجكَ... صاحبَ حق!

ملصق الحملة الإعلانية الذي نشر على اللوحات الإعلانية في أيار الفائت

كما الرجل الذي يلفّ الفاتورة حول جسمه وشاحاً، في الإعلان الذي نشرته وزارة المال في أيار الفائت في مختلف أنحاء لبنان، وكأنه بطل على منصة التتويج، كذلك فإن استحصال المواطن على الفاتورة واحتفاظه بها، يساهم في "تتويجه" صاحبَ حق، إذ يكون حقه هذا مثبتاً وموثقاً.

ضرورة أن يطلب كل مواطن عند الشراء أو عند تسلّم خدمات، فاتورة تتضمن تفاصيل ما تم تبادله، من حيث النوعية والكمية والسعر، هي الفكرة التي انطلقت منها حملة التوعية العامة التي أطلقتها وزارة المال في ٣ أيار المنصرم واستمرت خلال شهر حزيران، بتمويل من مصرف لبنان.

شعار الحملة واضح ومباشر للجميع: "**طلوب الفاتورة... تيضل الحق معك**"، والحملة التي ساهمت في تنفيذ إعلاناتها شركة "M & M Production"، شملت كل القنوات التلفزيونية ومحطات الراديو الارضية بالاضافة الى الاعلانات المصوّرة واللوحات الإعلانية على الطرق. كذلك تمت الإستعانة بوزارة الاتصالات لارسال رسائل نصية بالمعنى مفسه إلى جميع المشتركين في شبكة الخليوي والذين يبلغ عددهم ما يقارب ثلاثة ملايين و٨٠٠ الف مشترك.

وتشرح المستشارة الإعلامية لوزير المال فيوليت خيرالله أن الحملة "هدفت إلى لفت انتباه المواطنين إلى أهمية طلب الفاتورة حفاظاً على دقة التعامل وسلامته".

وتركزت الحملة على توعية المواطنين بأهمية طلب الفاتورة لدى الشراء او ارتياد المطاعم وغيرها والاحتفاظ بها في حال ارادوا التقدّم بشكوى لدى ورود اي خطأ ضريبي او في حالات الاصابة بتسمم او شراء بضاعة مزوّرة والرغبة باستبدالها واسترداد المال.

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

أيها المكلّف... لا تتكلّف: إدفع الضريبة بكبسة زر! ٤
التصنيف الجديد لمشروع موازنة ٢٠١٤: خطوة على طريق الإنتقال إلى موازنة برامج ٦
قياس أثر التدريب في القطاع العام: بين الممكن والمستحيل ٨
مقررات ورشة برمانا عن سلسلة الرتب والرواتب رسمت خطة عمل
رابطة موظفي الإدارة العامة للمرحلة المقبلة ١٢

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة ص ١

ولخصت خيرالله أهمية طلب الفاتورة، بأنها تحفظ حق المواطن في ردّ البضاعة التي يشتريها، وحقّ السائح في استرداد الضريبة، وحق التاجر أو صاحب المهنة في حسم الضريبة.

وبحسب خيرالله، فإن الحملة الإعلانية تساهم في "توعية المكلفين وتحفيزهم على الاضطلاع بدورهم الوطني لجهة رعاية مصالح الخزينة العامة التي لا تنفصل عن مصالحهم الشخصية".

وتشدد خيرالله على ان "تجاوب المكلفين مع هذه الحملة، من شأنه ان يساهم في تعزيز ايرادات الخزينة"، إذ أن "المواطن، بطلبه الفاتورة، يساهم في تأكيد وصول الضريبة التي دفعها الى الدولة اللبنانية".

ومن ابرز ما هدفت اليه الحملة أيضاً، تثقيف المواطن مالياً من خلال حضّه على تجميع فواتير الشراء وبالتالي انجاز موازنة مالية خاصّة به لادارة مصروفه الشهري.

وبالتزامن مع إنطلاق الحملة الإعلانية، أصدرت وزارة المال إعلاناً ذكرت فيه جميع المكلفين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة بوجوب الحصول على فاتورة بالاموال او الخدمات المكتسبة من شخص آخر خاضع للضريبة تحتوي على المعلومات المطلوبة، معلنة رفضها بشكل قاطع لاجراء اي حسم للضريبة على القيمة المضافة ولأي طلب استرداد لتلك الضريبة ما لم تكن هذه المعلومات متوافرة بكاملها.

وشددت الوزارة على أن "ممارسة حق حسم او استرداد الضريبة على القيمة المضافة،تقضي بأن يكون الخاضع لهذه الضريبة حائزاً فاتورة بالاموال او الخدمات المكتسبة من شخص آخر خاضع للضريبة تحتوي على المعلومات المنصوص عليها في المادة ٣٨ من قانون الضريبة على القيمة المضافة وفي الفقرة ٢ من المادة ١١٣ من قانون الاجراءات الضريبية".

وأشارت إلى أن"المعلومات المحددة في هاتين المادتين هي:

- اسم وعنوان ورقم تسجيل مورد الاموال او مقدم الخدمات لدى وزارة المال.
- اسم وعنوان الشخص الصادرة الفاتورة لمصلحته ورقمه الضريبي الا اذا كان مستهلكاً نهائياً من الاشخاص الطبيعيين.
- موضوع تسليم المال او تقديم الخدمة.
- رقم الفاتورة التسلسلي وتاريخها.
- المبلغ المتوجب عن تسليم الاموال او تقديم الخدمات.
- مقدار الضريبة المتوجبة مع معدل الضريبة الذي جرى تطبيقه".

> **لاحسم ولا ردّ للـ TVA**
> **ما لم تكن المعلومات متوافرة على الفاتورة**

تعاون لبناني- يمني في مجال تدقيق ضرائب شركات الاتصالات

استضاف معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي وفداً ضمّ ١٢ مسؤولاً من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن في زيارة إلى لبنان امتدت من ١٣ الى ١٧ أيار ٢٠١٣.

اندرجت الزيارة في إطار التعاون القائم بين المعهد ووزارة المالية اليمنية وبناء على طلب مشروع تحديث المالية العامة في اليمن، وهدفت إلى التعرف على التجربة اللبنانية في مجال تدقيق ضرائب شركات الاتصالات لاسيما الضريبة على القيمة المضافة مع الإضاءة على أنواع الخدمات في هذا القطاع والموجبات المترتبة على شركات الاتصالات في لبنان وآليات الرقابة عليها.

تخلّل الزيارة عرض لدور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن ومهامه، ووصف المشاركون تجربة لبنان بأنها "رائدة وجديدة بالنسبة لليمن"، وإذ لاحظوا أن "لبنان من الدول المتطورة في مجال الاتصالات"، أشاروا إلى "مشاكل متشابهة بين لبنان واليمن في هذا القطاع". كما اعتبر المشاركون أنّ الزيارة شكّلت فرصة لاكتساب "اساليب جيدة لوضع خطوط عريضة وجوهرية لخطط تدقيق الضريبة على القيمة المضافة في اليمن" وللتعرّف على أوجه الاختلاف بين البلدين والافادة من التحديات والصعوبات في لبنان وايجاد حلول مشتركة".

تخلّل البرنامج زيارة ميدانية للادارة الضريبية اللبنانية تعرّف من خلالها المشاركون على هيكلية مديرية الضريبة على القيمة المضافة وآلية العمل في كل دائرة، وكانت فرصة للاجابة عن تساؤلاتهم لجهة خصائص تدقيق شركات الاتصالات.

مما لا شكّ فيه أن هذه التجربة في التبادل والتعلّم بين اليمن ولبنان هي تجربة ايجابية ومهمة لجهة بناء القدرات بين الأقران في دول المنطقة، وأنّها محطة غنية في التعاون الثنائي بين وزارات المال ومعاهد التدريب ومشاريع التحديث والأجهزة الرقابية تستحقّ البناء عليها واستكمالها بمشاريع أخرى بمستوى الجودة نفسه.

صورة للوفد اليمني مع فريق المعهد

مسؤولون لبنانيون اطلعوا عليهما

تحديث الشراء الحكومي: استكشاف لتجربتي إيطاليا والمغرب

في إيطاليا

...وفي المغرب

موضوع تحديث الشراء الحكومي لاسيما عبر تحديث القوانين والشراء الالكتروني والتواصل والتدريب كانا موضع تبادل ونقاش في زيارتين ميدانيين لمسؤولين لبنانيين مختصين إلى ايطاليا والمغرب خلال شهري أيار وحزيران المنصرمين.

أفكار من إيطاليا

فقد نظّم معهد باسل فليحان زيارة ميدانية إلى العاصمة الايطالية في أيار الفائت هدفت إلى الاطلاع من كثب على تجارب وكالة المشتريات المركزية CONSIP والهيئة العامة لمراقبة الصفقات العامة AVCP في مجال تحديث الشراء الحكومي. وشاركت في الزيارة مجموعة مختارة من المدرّبين والخبراء اللبنانيين الذين يتعاون معهم المعهد في مجال تنمية القدرات.

واطّلع الوفد اللبناني خلال هذه الزيارة على أبرز ما حققته ايطاليا لجهة اعتماد أنظمة الشراء الالكتروني وتطويرها، وتعرّف على تقنيات التعامل مع الموردين والتواصل الدائم مع الإدارات العامة في إيطاليا بهدف تلبية حاجاتها في عمليات الشراء والتدريب.

وتخللت الزيارة لقاءات مع المسؤولين عن الرقابة على الصفقات العامة في إيطاليا وعرض مسهب للإطار القانوني والإجراءات المتبعة لتأمين الشفافية والتنافسية مع التركيز على أهمية الاعتماد على قواعد بيانات من خلال المرصد ودراسات السوق المتبعة.

وعاد الوفد إلى لبنان بأفكار غنية في مجال دعم الجهود الإصلاحية في لبنان وتطوير المناهج التدريبية المتخصصة التي يقدّمها المعهد.

...ومن المغرب أيضاً

في موازاة الإطلاع على التجربة الايطالية، شارك لبنان في بعثة دراسية إلى المغرب للاطلاع على أبرز مشاريع الإصلاح في الشراء الحكومي، نظّمتها شبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GIFT-MENA) خلال حزيران الفائت. وتألفت البعثة من سبعة من المسؤولين الكبار والعاملين في مجال الشراء الحكومي وتنمية القدرات من وزارات المالية والمؤسسات الحكومية في اليمن ومصر والأردن وتونس ولبنان.

ساهمت هذه الزيارة في التعرّف على تجربة وزارة الاقتصاد والمالية المغربية والمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الجهوي للحسابات بالرباط في مجالات إصلاح الموازنة العامة واعتماد الميزانية الالكترونية وتحديث القوانين والمراسيم المتعلّقة بعملية الشراء لاسيما الإطار التنظيمي للصفقات العمومية وتدعيم قواعد الشفافية. وتعرّف الوفد من كثب على المبادرات المتعلقة بمكننة الشراء وإطلاق البوابة الوطنية للصفقات العمومية وتطوير نظام موحّد للنفقات حرصاً على انتظام الإنفاق العام وصحته. وتطرّق المشاركون إلى السبل الفضلى لمواكبة التوجهات العالمية من جهة ومواجهة التحديات في مجال إصلاح الشراء الحكومي في بلدانهم من جهة أخرى، وكذلك البحث في الأساليب الحديثة لتعزيز مهنة الشراء الحكومي من خلال تسليط الضوء على دور التدريب المستمرّ لمواكبة مشاريع الإصلاح وتعزيز قدرات الكوادر الوظيفية.

لبنان شارك في دورة تدريبية نظمها مركز صندوق النقد الدولي في الكويت

الشراء الإلكتروني يوفر مساحة أكبر من الفاعلية والشفافية

شارك كل من الأستاذ محمد سيف الدين من وزارة المال والسيدة سلام خليل من ديوان المحاسبة في الدورة التدريبية حول "الممارسات الجيدة في إدارة الشراء الحكومي" التي نظمها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط CEF-IMF في الكويت خلال شهر أيار المنصرم.

وجمعت الدورة أكثر من ٣٥ مشاركاً من المسؤولين الكبار في القطاع العام والعاملين في الشراء الحكومي من اليمن وتونس والسودان والسعودية وقطر والمغرب وليبيا ولبنان والأردن والكويت والبحرين ومصر والجزائر. وتولّى مجموعة من الخبراء الدوليين في الشراء الحكومي إدارة الجلسات التي تمحورت على أهمية تحديد الحاجات والتخطيط في الشراء، وإجراء دراسات السوق، وتحديث الأنظمة من خلال اعتماد الشراء الالكتروني الذي يوفر مساحة أكبر من الفاعلية والشفافية. وكانت فرصة ليطّلع المشاركون على تجارب الدول المشاركة وللتأكيد على أهمية تنمية القدرات والشهادات التخصصية في مجال الشراء الحكومي انطلاقاً من الحاجات التدريبية المحلية وازدياد الطلب على المهنية لدى العاملين في هذا المجال تماشياً مع أولويات عمل الحكومات والخطط الإصلاحية المنتهجة.

تجدر الإشارة غلى أن مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط يعمل على تعزيز إدارة الاقتصاد لدى البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية من طريق تقديم منهج متكامل من الدورات التدريبية والندوات التي تستهدف تقوية المهارات الأساسية اللازمة لدعم تحقيق هذه الغاية.

ويهدف التدريب الذي يوفره المركز، على وجه الخصوص، إلى تعزيز قدرة المسؤولين في بلدان المنطقة على تحليل الأوضاع الاقتصادية وتشخيص ما يواجهونه من مشكلات وتصميم السياسات الملائمة وتنفيذها.

ويتعاون معهد باسل فليحان مع مركز صندوق النقد الدولي في الكويت في مجال توفير الفرص للعاملين في القطاع العام في لبنان للإفادة من البرامج المتاحة بهدف تعزيز معارفهم الاقتصادية والمالية وتنمية قدراتهم التحليلية وتبادل الخبرات مع الأقران والاختصاصيين والاطلاع على الممارسات الدولية الناجحة.

أيها المكلّف... لا تتكلّف: إدفع الضريبة بكبسة زر!

■ المكلف يحوّل المبلغ من حسابه الخاص إلى حسابٍ تجميعي وسيط وتُحوّل المبالغ المجمعة إلى حساب الخزينة في مصرف لبنان

عبر تحويلٍ مصرفي من حسابه المصرفي الالكتروني إلى حسابِ وزارةِ المال، أو بالتسديد الكترونياً بواسطة بطاقة الائتمان من خلال الموقع الخاص بوزارة المال www.finance.gov.lb، سيصبح في إمكان المكلّف قريباً أن يدفع الضريبة المتوجبة عليه، بسرعة، و"بكبسة زر" كما يقال، ومن دون كلفة ولا تعب ولا عناء، على مدار الساعة وكل ايام السنة، بما فيها الأَحاد والعطل الرسمية، ومن اي مكان هو فيه!

الوزير الصفدي متوسطاً ألان بيفاني وجوزف طربيه وسعد أزهري خلال الإعلان عن الخدمة الجديدة

بعد التصريح الإلكتروني، والإستعلام الإلكتروني، ها هي وزارة المال تتوج اعتمادها مفهوم "الحكومة الإلكترونية"، بتوفيرها للمكلّف إمكان التسديد الإلكتروني للضرائب والرسوم (e-payment) عبر المصارف التجارية.

وهذه الخطوة التي أعلنت عنها وزارة المال وجمعية المصارف في ايار الفائت، في احتفال أقيم في مقر الجمعية، بحضور وزير المال في حكومة تصريف الاعمال محمد الصفدي وعدد من مسؤولي الوزارة ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه، ستصبح نافذة عملياً بعد أن توقع الوزارة مذكرات تفاهم مع المصارف الراغبة بتقديم هذه الخدمات لعملائها، وتالياً يصبح في إمكان المكلّف اللبناني دفع الضرائب المتوجبة عليه بصورة الكترونية، لدى أي من المصارف التي تتعاقد معها الوزارة.

وإذا كان هذا الإنجاز يشكّل تحوّلاً أساسيا في نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة، ويشكل محطة مهمة في مسيرة تحسين مناخ الأعمال، فإن التأكيد على أن "الأنظمةَ المستعملة لإطلاق هذه الخدمة تحافظ على سرية المعلومات الالكترونية المتعلقة بها وتمنَع أيَّ طرف خارجيّ من الإطلاع عليها"، يكفل طمأنة المكلّفين وتشجيعهم على اعتماد هذه الوسيلة الآمنة في الدفع.

فوائد للمكلّف والخزينة العامة والمصارف

قال الوزير الصفدي إن المستفيدين من تسديد الضرائب والرسوم الكترونياً هم "المكلّف والخزينة العامة والمصارف اللبنانية على السواء".

أما طربيه، فاوضح ان "لهذه الآلية الجديدة فوائد كثيرة أهمها:

- تأمين دخول سريع للضرائب الى الخزينة العامة.
- تخفيف الضغط على موظفي وزارة المال والادارات العامة في التحصيل الضريبي، وذلك بالانتقال الى الدفع الالكتروني عبر الانترنت.
- تسهيل أمور المكلّفين في حال وجودهم خارج البلاد في الوقت المتوجب عليهم تأدية الضريبة.
- الحد من إستعمال الورق والبريد وتحسين صورة وزارة المال في تحصيل الضرائب الكترونياً.
- تسهيل أمور المستثمرين من طريق تحسين مناخ الأعمال والتعامل مع الدولة في لبنان.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في معاملات الادارة العامة واجراءاتها".

جانب من الحضور

سرية المعلومات الالكترونية مضمونة ولا يمكن لأيّ طرف خارجيّ الإطلاع عليها

وكان القانون الرقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ (قانون الإجراءات الضريبية) لاسيما المادة ٥٨ منه قد أجاز تأدية الضرائب والرسوم بصورة إلكترونية. وجاء القرار الرقم ١/٤٣٢ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢، المعدّل بالقرار ١/٥١٠، ليحدد دقائق تطبيق احكام الفقرة الثانية من البند (٢) من المادة ٥٨ من قانون الاجراءات الضريبية، أو بتعبير آخر ليحدد آلية تأدية الضريبة بصورة إلكترونية. وهنا أبرز تفاصيل هذه الآلية:

العلاقة بين المصرف ووزارة المالية

- يفتح المصرف حساباً يسمى الحساب التجميعي يقيد فيه المبالغ التي يستوفيها بموجب تحويلات الكترونية من حسابات زبائنه المشتركين في هذه الخدمة لمصلحة وزارة المال.
- يتم التحويل الى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان حصراً من الحساب التجميعي.
- يتم التحويل الى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان خلال الفترة الواقعة بين الساعة ٨:٣٠ صباحاً الى الساعة ٩:٣٠ صباحاً من كل يوم عن التحويلات التي دخلت الحساب التجميعي من لحظة اقفال صناديق الخزينة من اليوم السابق لآخر يوم عمل قبل يوم التحويل الى لحظة اقفال صناديق الخزينة من آخر يوم عمل

آلية تأدية الرسوم الكترونياً

- يفتح المكلف لدى المصرف الذي يتعامل معه حساباً الكترونياً بغية الاشتراك بهذه الخدمة او يستعمل حسابه الالكتروني المفتوح لدى المصرف.
- يقدم المكلف طلب الاستفادة من خدمة تأدية الضريبة الكترونياً، يرفق به تعهد لدى مديرية الخزينة – دائرة المحاسبة والصناديق.
- لدى موافقة مدير الخزينة على الطلب، يتم تبليغ المكلف نسخة عن الموافقة والتعهد.
- يسلم المكلف نسخة عن موافقة مديرية الخزينة والتعهد الى المصرف الذي يتعامل معه.
- يحصل المكلف على ايصال تحصيل من وحدة التحصيل المختصة.
- يدخل المكلف الى الموقع الالكتروني الخاص بالمصرف ويختار المعاملة التي يريد تأدية ضريبتها الكترونياً (يسجل رقم ايصال التحصيل) ويضغط على الخيار الذي يسمح له بدفع الضريبة المتوجبة.
- يقوم المصرف بإرسال XML File مشفّر ومحمي الكترونياً لجهة معرفة المصدر، الى الحاسوب المركزي لوزارة المال للتأكد من صحة المعلومات.
- فور التأكد من صحة المعلومات من وزارة المال وفي حال عدم وجود عائق امام تنفيذ عملية الدفع (عدم وجود مؤونة كافية في حساب المكلف لدى المصرف/ انتهاء صلاحية الايصال) يقوم المصرف بتحويل كامل المبلغ من حساب المُكلف لدى اي فرع للمصرف الى الحساب التجميعي حصراً ثم بإعادة النتيجة الكترونياً عبر XML File سواء كانت النتيجة ايجابية او سلبية الى الحاسوب المركزي لوزارة المال.
- على المصرف اعلام وزارة المالية – مديرية الخزينة – دائرة المحاسبة والصناديق الكترونياً عبر XML FILE بالنتيجة التي آلت اليها عملية الدفع خلال مهلة عشرة دقائق من تاريخ حصولها وفي حال تجاوز هذه المهلة تلغى العملية تلقائياً ويتوجب على المصرف اعلام دائرة المحاسبة والصناديق الكترونياً بذلك عبر XML FILE.
- يقوم المصرف بإرسال بريد الكتروني او رسالة نصية (sms) الى المكلف وذلك فور قبول او رفض اية عملية دفع الكترونية تعود لحساب المكلف، ويمكن الاستغناء عن ارسال البريد الالكتروني او الرسالة النصية في حال تزويد المصرف للمكلف للمعلومات بواسطة نظام المصرف الالكتروني (e-banking).
- يمكن للمكلف الحصول على ايصال بخلاصة عملية الدفع المنفذة الكترونياً عن طريق الدخول الى الموقع الالكتروني لوزارة المال ويعتبر هذا الايصال بمثابة ايصال صادر عن صندوق الخزينة.
- يقوم المصرف بإيداع دائرة المحاسبة والصناديق في وزارة المال تقريراً يومياً ورقياً والكترونياً (PDF-file)، يتضمن كل العمليات المجزأة لمصلحة وزارة المال.
- يعتبر حق المكلف، بتحويل المبالغ المدفوعة منه الى الحساب التجميعي، قائماً بتاريخ تنفيذ العملية وفقاً للحاسوب المركزي التابع لوزارة المال والمشار اليه في الـ XML FILE.
- يتوجب على المصرف ان يقدم خدمة الدفع الالكتروني على مدار الساعة وفي كافة ايام السنة بما فيها ايام الآحاد والعطل الرسمية، بإستثناء تحويلات السويفت التي تتم وفقاً للأصول المعتمدة لدى مصرف لبنان. على المصرف ان يعتمد مستوى السلامة العامة الذي تحدده وزارة المال علماً ان مستوى السلامة الادنى هو VPN IPSEC (AES.SHA1, 5DH group).
- يعتبر المكلف مسدداً الضريبة، فور اعطائه الامر الى المصرف بتأديتها الكترونياً، الا في حال وجود عائق منسوب اليه ادى الى عدم تنفيذ عملية الدفع.

يعزز الشفافية ويشمل تعديلات على "الإداري" و"الإقتصادي" و"الوظيفي"

التصنيف الجديد لمشروع موازنة ٢٠١٤: خطوة على طريق الإنتقال إلى موازنة برامج

يمثّل تحسين أطر وضع مشاريع الموازنات العامة في لبنان أحد الأولويات الإصلاحية لوزارة المال. وتعمل الوزارة على تحسين هذه الأطر من خلال اتجاهين، أولهما إعادة هيكلة مديرية الموازنة ومراقبة النفقات واستحداث دائرة التحليل الاقتصادي، وثانيهما وضع إطار قانوني جديد لتحضير الموازنة العامة، سواء من خلال تعديل قانون المحاسبة العمومية أو من خلال اعتماد تصنيف جديد للموازنة يطبق اعتباراً من موازنة ٢٠١٤.

ورشة عمل حول التصنيف الجديد لمشروع موازنة ٢٠١٤

> إعادة هيكلة مديرية الموازنة ومراقبة النفقات واستحداث دائرة التحليل الاقتصادي

إعادة هيكلة

وترمي إعادة هيكلة مديرية الموازنة ومراقبة النفقات إلى تطوير قدرات الوزارة لتتماشى مع المعايير الحديثة المتبعة عند تحضير الموازنة، وتنطلق من ضرورة تنظيم الإنفاق وإرشاده والحد من اعتماد السياسات الضريبية غير المدروسة.

زيادة المراقبين

أما في ما يتعلق بتوسيع الرقابة على الوزارات وتعديل عدد مراقبي عدد النفقات، فقد صدر المرسوم الرقم ٩٩١٥ تاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ الذي تم بموجبه تعديل عدد مراقبي عقد النفقات في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات بحيث أصبح ١٨ رئيس دائرة بدلاً من ١٤.

دائرة التحليل الاقتصادي

ويأتي استحداث دائرة التحليل الاقتصادي الكلي بموجب المرسوم الرقم ٧٧٢٤ تاريخ ٢٠١٢/٣/١٤ بهدف ربط سياسة المالية العامة بالسياسات الاقتصادية، وتحضير الموازنة العامة بما في ذلك التوقعات للإيرادات والنفقات والتمويل بصورة أفضل تمكن من الحد من اعتماد سياسات ضريبية غير مدروسة. وحدد المرسوم مهام الدائرة بتوفير رؤية اقتصادية شاملة للموازنة العامة السنوية للدولة وتضمينها مؤشرات اقتصادية بالتنسيق مع الإدارات والمؤسسات الاقتصادية والهيئات ذات الصلة.

> وضع إطار قانوني جديد لتحضير الموازنة العامة

تعديل قانون المحاسبة العمومية

أما الإتجاه الثاني في ورشة تحسين أطر وضع مشاريع الموازنات العامة، فيتمثل في وضع إطار قانوني جديد لتحضير الموازنة العامة.

وثمة أسباب عدة توجب تعديل قانون المحاسبة العمومية، منها أن القانون الحالي مؤلف من ٢٤٩ مادة، وهو لا يقتصر على القواعد والمبادئ الأساسية للمالية العامة – كما يفترض أن يكون– بل يتضمن القواعد التنظيمية المتعلقة بتنفيذ المبادئ الأساسية مما يخلق صعوبة في تحديث التنظيم لاسيما في ما يتعلق بتنفيذ الموازنة، فضلاً عن أن هذا القانون الصادر في العام ١٩٦٣ يحتوي على مواد متعلقة بالمناقصات العمومية والتي وضعت في مشروع قانون منفصل.

اختصار... ومبادئ عامة

من هذا المنطلق، تم تحضير مشروع قانون جديد للمحاسبة العمومية، الذي يشكّل القانون الناظم لتحضير الموازنة وتنفيذها. واعتمدت في وضع هذا التعديل مبادئ عامة عدة، نذكر منها حصر القانون بالقواعد الأساسية لإدارة المالية العامة، إذ يجب أن يقتصر قانون المحاسبة العمومية على القواعد الأساسية العامة مما يتيح مرونة أكثر في التحديث، إذ أن أي تعديل أو تحسين في إدارة المالية العامة – مهما كان صغيراً– يجب أن يتم حالياً بواسطة تعديل قانوني، مما يعوق عملية التحديث. وفي مشروع التعديل، تم اختصار القانون القديم وتضمينه مبادئ عامة للموازنة على أن يكون أي تعديل ممكناً بموجب مراسيم.

وتم تحديث نصّ القانون وفقاً للاحتياجات الجديدة. فقانون ١٩٦٣ نشأ عن سلسلة مراسيم وضعت في الخمسينات من القرن العشرين. لذا فان النص القانوني الحالي لم يعد يلبي الاحتياجات الحالية والتطور في وظيفة المالية العامة. ولتصحيح هذا الوضع، تتجه التعديلات إلى:

- وضع الموازنة على أساس الإيرادات والتمويل الممكن ووفقاً لأولويات الإنفاق التي من شأنها تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- تضمين الموازنة رؤية ماكرو اقتصادية شاملة.
- إدخال قوانين البرامج المتعلقة بالعمليات الاستثمارية على المدى المتوسط ضمن إطار الموازنة العامة.
- إعادة النظر في شروط إعداد الموازنة والانطلاق من حجم الإيرادات بهدف تحديد سقف الموازنة الإجمالي وليس الانطلاق من النفقات كما هو معمول به حالياً.
- إعادة تحديد أهداف الموازنة العامة من خلال ترشيد الإنفاق حيث توزع النفقات بطريقة تؤمن إيرادات دائمة.

تصنيف جديد

أما المحور الثاني في عملية وضع إطار قانوني جديد لتحضير الموازنة، فتمثّل في اعتماد تصنيف جديد للموازنة. وسيعمل بالتصنيفات الجديدة في مشروع موازنة العام ٢٠١٤.

ويهدف التصنيف الجديد الى:

- تعزيز الشفافية وتأمين الوضوح والدقة في إعداد الموازنة العامة والموازنات الملحقة.
- تعزيز رسم السياسات المالية والاقتصادية عبر تفصيل أكثر وضوحاً للتصنيف الوظيفي والذي يعكس وظيفة الانفاق.
- القدرة على تحديد مستوى الإنفاق على وظيفة محددة يمكن أن تقوم بها أكثر من وزارة (الصحة والتعليم مثلاً).
- القدرة على تتبع الإنفاق على مدى زمني طويل في حال إجراء تعديلات إدارية (دمج وزارات – فصل وزارات) وذلك من خلال التصنيف الوظيفي.
- في حال الانتقال إلى موازنة برامج فان اعتماد تصنيف وظيفي ملائم هو خطوة رئيسية في هذا الاتجاه.
- تأمين انسجام أكبر مع المعايير الدولية من خلال التصنيفات المقترحة.

التعديلات

ويشمل التصنيف الجديد تعديلات على التصنيف الإداري والتصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي.

وتلحظ التعديلات على صعيد التصنيف الإداري إدراج المؤسسات العامة التي تتلقى مساهمات من الموازنة ضمن فصول، بالإضافة إلى الإدارات العامة والمشاريع.

أما التعديلات على صعيد التصنيف الوظيفي، فتلحظ:

- تعديل معظم التصنيفات الوظيفية
- بعض التوزيعات الخاصة بنشاطات الحكومة غير المذكورة ضمن إطار وظيفتها الفعلية (مثل نشاطات مجلس الوزراء المصنفة بالإجمال تحت وظيفة الإدارة العامة)
- وضع المساهمات والتحويلات ضمن وظيفة الوزارة في وقت أن هدفها لا يتطابق في بعض الأحيان مع هدف الوزارة التابعة لها (رئاسة مجلس الوزراء – وزارة الصحة – وزارة الشؤون الاجتماعية) لذلك، سيتمّ وضع كل نفقة ضمن وظيفتها وفق هدفها الفعلي خاصّة للمساهمات والتحويلات.

وفي ما يتعلق بالتعديلات على صعيد التصنيف الاقتصادي، فسوف يتمّ إجراء تعديلات على صعيد البند ١٣ والبند ١٤ فقط.

فالبند ١٣ سيقتصر على النفقات المرتبطة مباشرة بالرواتب، كالتعويضات عن أعمال إضافية وتعويض النقل الموقت. أما التناسيب الأخرى فسيتمّ نقلها إلى البند ١٥ الجديد تحت عنوان "المنافع الاجتماعية" مثل تقديمات العاملين في القطاع العام والتعويضات العائلية واشتراكات الدولة في صناديق التعاضد واشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وعلى صعيد البند ١٤، سيتمّ تعديل الفقرة ١ لكي تشمل ٤ نبذات بدلاً من ٩ وهي:

- ١٤-١-١ المساهمات الخاصة بالرواتب والأجور
- ١٤-١-٢ مساهمات لنفقات جارية أخرى
- ١٤-١-٣ مساهمة إجمالية للنفقات التشغيلية
- ١٤-١-٩ مساهمات لنفقات أخرى

قياس أثر التدريب في القطاع العام: بين الممكن والمستحيل

يكثر النقاش اليوم في المؤتمرات والطاولات المستديرة وورش العمل عن قياس أثر التدريب، وتكثر التساؤلات عن مدى فاعلية وفعالية التدريب وعن مدى تحقيق الفائدة المرجوة منه ومن حُسن استثماره. ويحاول فريق التدريب في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي تقديم بعض الأفكار التي من شأنها أن تساهم في الإجابة عن بعض هذه التساؤلات من خلال الربط بين أبرز المنهجيات المعتمدة في مجال قياس أثر التدريب ومقارنتها بواقع التدريب في القطاع العام في لبنان.

متدربون يجيبون عن أسئلة التقييم

جرت العادة أن تُقاس نتائج تحديد نجاح أو فشل أي برنامج تدريبي من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتناول محتوى البرنامج التدريبي، ورأي المشاركين في الاستفادة منه ودرجة الرضى العام عن سير العملية التدريبية وعن أداء المدرّب والأمور اللوجستية، إلا أن ذلك لا يقدّم صورة واضحة ومتكاملة عن فاعلية وفعالية التدريب وإلى أي مدى حقق هذا التدريب الأهداف الفردية المرتبطة بتطوير أداء المتدربين وبتحسين إنتاجية المؤسسة.

مستويات قياس أثر التدريب

خلال العام ٢٠١٣، أعدّ فريق التدريب في المعهد منهجية معيّنة لقياس أثر التدريب مستوحاة من المنهج النظري الذي وضعه دونالد كيرك باتريك[1]. يقسّم كيرك باتريك منهجه إلى أربعة مستويات أساسية هي: قياس ردة الفعل وقياس التعلّم وقياس السلوك وقياس النتائج، ويعتبر أن هذه المستويات الأربعة مترابطة في ما بينها وان كل مستوى منها يعتمد على الآخر بحيث يمكن استخدام النتيجة التي نحصل عليها من كل مستوى لخدمة المستوى التالي له. واستكمل جاك فيليبس[2] نموذج باتريك هذا مضيفاً مستوى خامس أسماه العائد من الاستثمار (ROI) (Return on Investment) لتندرج مستويات قياس أثر التدريب على الشكل الآتي:

- **المستوى الأول: درجة التفاعل** Interaction والمقصود بها معرفة ردود فعل وقياس درجة رضى المشارك عن التدريب؛
- **المستوى الثاني: درجة التعلّم** Learning والتي تهدف إلى قياس حصيلة التعلّم التي اكتسبها

لماذا التقييم وما هي أهميته؟

الهدف من التقييم

- تحديد نقاط القوة والضعف في البرنامج
- تقييم ما إذا كان البرنامج يساهم في التعلم وإذا ما كان مضمون التدريب قابل للاستخدام في مكان العمل
- قياس درجة استفادة المتدربون من البرنامج
- تحديد الفوائد المالية وتكاليف البرنامج
- قياس فعالية البرنامج لتدريبي وقياس المنافع التي يقدمها التدريب

مراحل العمل

تحديد الحاجات والأهداف التدريبية

↓

وضع خطط التقييم والية لتوفير البيانات المناسبة

↓

اعداد وسائل لجميع البيانات اثناء التدريب وبعد التدريب

↓

قياس تأثير التدريب بمعزل عن المؤثرات الأخرى

↓

تحويل البيانات إلى قيم مالية واحتساب العائد على التدريب

[1] Implementing the four levels: A practical guide for effective evaluation of training programs / Donald Kirkpatrick. - San Francisco: Berret-Koehler publishers, 2007.

[2] Return on investment in training and performance improvement programs/ Jack J.Phillips. - Amsterdam: Butterworth-Heinemann, 2003.

المشارك من التدريب لجهة المعارف والمهارات والمواقف. وهذا المستوى هو شرط أساسي للانتقال إلى المستوى الثالث.

- **المستوى الثالث: التطبيق في واقع العمل** transfer On-the-Job Implementation
ويقصد به قياس إمكان نقل هذا التعلم إلى واقع العمل.
- **المستوى الرابع: قياس نتائج ذلك التطبيق على الأداء المؤسسي** Impact On Performance
ويقصد به قياس النتائج التي تحققت بسبب التدريب (وليس بسبب غيره) وفي تحسن مستوى الأفراد أو تطور أداء المؤسسة.
- **المستوى الخامس: قياس العائد من الاستثمار** Return-On-Investment

من المسؤول عن قياس اثر التدريب؟

تتضارب الآراء في شأن الجهة المسؤولة عن قياس أثر التدريب، ففي حين يعتقد البعض أن المتدرب هو المسؤول الأول عن نقل ما تعلّمه وما اكتسبه من التدريب ووضعه موضع التنفيذ، يلقي البعض الآخر بهذه المسؤولية على عاتق الإدارة بصفتها الراعي الأول لعملية التخطيط والمتابعة، ويذهب آخرون إلى أن الجهة المسؤولة عن التحقق من مدى فاعلية التدريب هي معاهد التدريب أو الجهة التي تولّت النشاط التدريبي. في الواقع، يعتبر الخبراء أن نقل مكتسبات التدريب إلى مكان العمل يرتبط بمجموعة متكاملة من العوامل تتعلّق بالقدرات الفردية للمتدرب وبدوافعه الشخصية والمهنية، وبنهج التدريب المعتمد والذي يُعنى بالمقاربات وتقنيات التدريب والمحتوى ومدى ترابط المضمون مع الحاجات الفعلية للعمل؛ وببيئة العمل الحاضنة والدور الذي تؤديه الإدارة و المشرف والأقران في دعم الاكتسابات الجديدة للموظف وإتاحة الفرصة أمامه لاستخدام ما تعلمه في سياق العمل.

إذاً، إن قياس اثر التدريب هو مسؤولية مشتركة تعني جميع المعنيين في التدريب من منظمّين ومسؤولين وإداريين ومتدرّبين ومدرّبين كلّ بحسب مهامه وموقعه. كما أن هذه العملية ترتبط بشكل وثيق بتوافر المعطيات والشروط المتعلقة بتوصيف الوظائف، وبوضوح الرؤية من التدريب ومدى ارتباطه بسياسات إدارة التغيير وتطوير الأداء في المؤسسة.

خصوصية القطاع العام في لبنان

أما في القطاع العام في لبنان، فقد بيّنت تجربة المعهد في ١٦ عاماً من التدريب أن الطريق أمام قياس أثر التدريب لا يزال صعباً وطويلاً وهو يرتبط بشكل وثيق بالعوامل الآتية والتي تؤثر مباشرة وغير مباشرة بالمستويات المذكورة أعلاه. ونذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم توافر خطط إستراتيجية لتطوير القدرات في القطاع العام مبنيّة على سياسات حديثة لإدارة الطاقات البشرية وعلى نصوص تشريعية تربط التدريب بالمسار الوظيفي والمؤسسي؛
- النقص في تقنيات محددة لتحديد وتحليل الحاجات التدريبية وترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس؛
- الحاجة إلى نشر ثقافة التدريب لدى المديرين والمسؤولين والتي توفّر بيئة عمل مشجعة للاكتساب المعرفي ولاستخدامه لتحسين الاداء؛
- عدم التوافق على آليات تنسيق وتعاون واضحة ومتكاملة بين مقدّمي خدمات التدريب والمستفيدين منه لجهة وضع آلية تنفيذية تحدد الكيفية والخطوات التي يتم من خلالها قياس عائد الاستثمار.
- عدم ايلاء موضوع قياس اثر التدريب الاهتمام اللازم وربطه بتحقيق التغيير في المؤسسة.

هذه العوامل وغيرها، تجعل من قياس أثر التدريب في القطاع العام في لبنان صعباً، إنما ليس مستحيلاً. فقد بيّنت تجربة المعهد في تدريب أكثر من ٥٢٠٠٠ متدرّب أن المستويين الأول والثاني لجهة اكتساب المعارف والمهارات يلاقيان استحساناً ويظهران صدى ايجابياً على تعلّم المشاركين، يبقى التحدّي في الانتقال مع الإدارات المعنية إلى المستويين الثالث والرابع وصولاً إلى قياس العائد من الاستثمار، وهو أمر يستلزم الإرادة والالتزام والشراكة والمهنية، وهي عناصر متوافرة... إن بحثنا عنها، فلا بدّ أن نجدها.

على هامش دورة عن "التدفقات المالية الدولية" بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط

د. بلقاسم العبّاس لـ"حديث المالية": تخفيض حجم الدين إلى الناتج ضرورة قصوى للبنان

■ المساعدات للبنان لا تتعدى ١٪ من الناتج المحلي

شدد المستشار الإقتصادي في المعهد العربي للتخطيط في الكويت الدكتور بلقاسم العبّاس على أن تخفيض حجم الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يشكّل "ضرورة قصوى" للبنان، مؤكداً أن ذلك "يتطلّب تطبيق سياسات إصلاحيّة".

الدكتور بلقاسم العبّاس

وابرز العبّاس، في مقابلة مع "حديث المالية"، على هامش توليه تنسيق شهادة تخصصية عن "التدفّقات الماليّة الدولية" استضافها معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في أيار الفائت، ضرورة "تحفيز النمو عبر تطبيق سياسات اقتصاد كلّي، وتخفيض النفقات، وزيادة الايرادات الحكوميّة، والنظر في مصادر العجز والهدر في الإنفاق".

وأوضح العبّاس أن التدفقات الماليّة، التي كانت موضوع الشهادة التخصصية، "تقسم إلى قسمين وفق ملكيّة رأس المال، إذ ثمة تدفقات ماليّة رسميّة (Official Development Flow) من دائنين رسميّين هم الدول وجهات أخرى كالبنوك التنمويّة أو المنظمات الدوليّة بالاضافة إلى القروض الثنائيّة بين دولتين والمساعدات التنمويّة، ويقابل هذه التدفقات تدفقات أخرى خاصة كالاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان يضاف إليه كل استثمارات المحفظة الماليّة (Portfolio Investment) وهي أساسًا السندات بالعملة اللبنانيّة للسوق الداخلي وبالعملة الأجنبيّة للأسواق الدوليّة وتعتبر خاصة إلا إذا اشترتها دولة أخرى، وكذلك تضاف إليها تحويلات المغتربين اللبنانيّين إلى لبنان".

خارجية وداخلية

وافاد العبّاس بأن "تصنيفات المديونيّة كثيرة، والتقسيم الأساس هو بين مديونيّة داخليّة وتسمّى عندها الدين العام وفيه ذمم ماليّة على المقيمين وتدفع بالعملة المحليّة والأجنبيّة لكن للمسجّلين ذممهم في داخل البلد؛ وبين مديونيّة خارجيّة وهي عبارة عن ذمم ماليّة تجاه أشخاص غير مقيمين في الدولة".

وأشار إلى أن "مديونيّة الدول المتقدّمة هي مديونيّة داخليّة أي مديونيّة حكومات بعملات قابلة للتحويل ويشتريها مواطنو هذه الدول أو الأجانب وهي ذمم ماليّة تجاه حكومات الدول المتقدمة، وهي لا تعتبر كمديونيّة الدول النامية لكون أساسها سندات خزانة لتمويل الانفاق الحكومي في هذه الدول، والحكومات تعتبر ذات سيادة وهي تدفع قيمتها عند استحقاق آجالها". وأضاف "كونها دولاً متقدمة ذات دخل عال، يفترض أنّها قادرة على دفع مديونيّتها ولا تمثّل إشكالات تنمويّة على غرار الدول الفقيرة والمتوسّطة الدخل، لكن هذا لا يعني أنّ مديونيّة هذه الدول ليست كبيرة ولا تعاني مشاكل، فالولايات المتّحدة الأميركيّة مثلاً لديها أكبر دين عام خارجي في العالم والصين أكبر مستثمر في مديونيّتها، ولكن يمّ التركيز على دول العالم الثالث أو النامية التي تتعثّر كثيرًا".

أزمات ما بعد ٢٠٠٩

وتابع "بعد العام ٢٠٠٩ بدأت تظهر أزمة مديونيّة الدول المتقدمة ومن بينها دول جنوب المتوسط ومنها إسبانيا وإيطاليا ولاسيّما اليونان وقبرص". وقال إن "الإصلاحات التي يتم تنفيذها بهدف إعادة هذه الدول إلى ملاءتها الماليّة، هي إجراءات موجعة، لأنّ الحكومات تضغط عندها على النفقات في ظل الأزمة الاقتصاديّة فيتم تخفيض التشغيل والأجور ويرتفع التضخّم الأمر الذي يوجع السكّان". ولاحظ أن "التراجع الاقتصادي يجرّ معه النمو إلى الأسفل في إطار سياسات التقشّف التي تطبّقها اليوم ليس فقط الدول المعنيّة مباشرة بالأزمة إنّما دول أخرى كفرنسا التي تريد الرجوع إلى مستوى توازن جديد مبني على التحكّم بالنفقات، بعد ارتفاع الانفاق بشكل جنوني فيها".

وأضاف "السؤال هو هل التقشّف هو المطلوب، أم إن المطلوب هو تحفيز النمو؟ والمشكلة الأساسيّة من أين يموّل هذا النمو، فالماليّة العامة عليها ضغط كبير والحكومات وصلت إلى مرحلة متطوّرة من الإنفاق لم يعد لديها إمكانات لكي تنفق أكثر".

عولمة... الأزمات

وقال "بفعل العولمة والارتباطات التجاريّة والاقتصاديّة والماليّة بين الدول، ونتيجة قوّة التدفقات الماليّة بين الدول، أصبحت أي أزمة تنشأ في أي مكان في العالم تحمل معها تبعات على الدول الأخرى نتيجة الروابط بينها". وأضاف "نظرًا إلى كون ارتباطات الدول العربيّة ضعيفة مع العالم الغربي وتعتمد على التحويلات والنفط في تحقيق النمو الاقتصادي وتمويل الموازنة ولكون الأسواق الماليّة فيها صغيرة وغير مفتوحة للمضاربة

جانب من المشاركين في الشهادة التخصصية

بشكل كبير، فلم تتضرّر جرّاء أزمة ٢٠٠٩. ولكن في المحصّلة فإنّ أزمة الدول الكبرى في العالم الجديد هي أزمة تنعكس على كل العالم تقريبًا وهي كما كانت تجر العالم إلى النمو فإنّها تجرّه بأزماتها إلى الكساد".

النواديان

وشرح العبّاس أن "مؤسّستين عالميّتين تشرفان على إعادة جدولة الديون والتي تحصل عند تعثّر المدين تجاه دائنيه، ففي مثل هذه الحالة تطلب الدولة المدينة إعادة النظر في الدفع. وإعادة الجدولة وإعادة الهيكلة مسار طويل وهو بشكل عام يتم بالنسبة للمصارف التجاريّة والقطاع الخاص عمومًا في ناد خاص هو نادي لندن الذي يتّفقون فيه مع الدولة المدينة على إعادة هيكلة المديونيّة، من إرجاء الدفع وإعطاء مساحة إضافيّة للإيفاء. أما بالنسبة للدول، فهناك ناد رسمي للدول تجتمع فيه ويسمّى نادي باريس". وأوضح أن "آليّات عمل الناديين مختلفة".

إثباتات... ومقايضات

وقال العبّاس: "في نادي باريس يجتمع وزراء المال ومحافظو بنوك من الدول الدائنة والمدينة وعلى الدول المدينة أن يكون لديها برنامج إصلاحي يوافق عليه صندوق النقد الدولي وتثبت فيه عدم قدرتها على الدفع، وتقدم برنامجًا إصلاحيًا يسمح بحل أزمة المديونيّة، وعند حصول البرنامج على موافقة الصندوق يحدّد حينها المبالغ الماليّة الضروريّة لإعادة البلد إلى التوازن. تذهب هذه المطالب إلى الدول الدائنة التي تعيد جدولة ديونها وتحوّلها إلى دفعات بآجال تسمح للدولة المدينة أن تطبّق خلالها الاصلاحات".

وأوضح العبّاس أن "ثمة آليّات أخرى غير المعتمدة، كمقايضة الديون، اي مبادلتها بأصول أو بسندات أو بديون أخرى، كأن يتم اللجوء إلى الخصخصة، فتبادل الدولة المدينة ديونها أو قسماً منها بأسهم في مصانعها وتسمى هذه العملية (Debt to Equity Swaps)، حيث تُباع مصانع الدولة مثلاً لمستثمر يفي بدوره للمصارف الدين المستحق على الدولة. فللدولة أن تختار أفضل السبل الملائمة لها لتحقيق غايتها".

لبنان

ولاحظ العبّاس أن "الدين العام في لبنان مرتفع بشكل كبير إذ تصل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٣٤٪". لكن العبّاس أضاف "على الرغم من ارتفاعه وتاريخه الطويل فإنّه دين مستدام أي أنّ دولة لبنان لم تلجأ لا إلى نادي باريس ولا إلى صندوق النقد الدولي ولا توجد إعادة هيكلة له".

وأشار إلى أن "الدين العام اللبناني أيضًا له جزء داخلي ممول من القطاع المصرفي اللبناني وبأغلبه سندات، وثمة جزء خارجي مقسوم بين ديون وبين سندات لتمويل المديونيّة الحكوميّة". وأوضح أن "الدولة تلجأ إلى الديون الخارجيّة لأنّ أسعار الفائدة المحليّة أعلى من نظيرتها العالمية، بهدف الدفاع عن الليرة اللبنانيّة ولكي تبقى أموال المهاجرين والمستثمرين تتدفّق إلى لبنان وخصوصًا أنّ العالم اليوم يمر بأزمة كساد كبيرة فأسعار الفائدة منخفضة جدًا". ولفت إلى "مشكلة ارتفاع نسبة الفائدة في لبنان"، مشيراً إلى "أنّها تكلّف خدمة المديونيّة وهو ما يبرّر اللجوء في جزء منها إلى الخارج بشكل سندات على الغالب".

وذكّر العبّاس بأن "اتفاقات باريس ١ و٢ و٣ اقرت مساعدات للبنان وأعلنت فيها تعهّدات من الدول المجتمعة تصل إلى مليارات الدولارات". لكنه أشار إلى أن بعض هذه التعهدات "مشروط بتطبيق سياسات وخطوات معيّنة وإذا لم تطبّق هذه السياسات فلا يتم تحويل التعهدات".

وقال إن لبنان، خلافاً للإنطباع السائد، "لا يحصل على مساعدات كثيرة، إذ هي في حدود ١٪ من الناتج المحلي".

ورأى أن "مؤشّر الدين إلى الناتج المحلّي الإجمالي مرتفع مما يتطلّب كضرورة قصوى تطبيق سياسات إصلاحيّة تؤدّي إلى خفض مؤشّر الدين وهذه إحدى التحديات أمام الاقتصاد اللبناني بحيث يجب تحفيز النمو عبر تطبيق سياسات اقتصاد كلّي وتخفيض النفقات وزيادة الايرادات الحكوميّة والنظر في مصادر العجز والهدر في الإنفاق"، وانهى العباس مشدداً على أن "تخفيض حجم الدين يعتبر ضرورة قصوى بالنسبة للبنان".

ناقشت ثلاثة محاور ووضعت تصورات واقتراحات

مقررات ورشة برمانا عن سلسلة الرتب والرواتب رسمت خطة عمل رابطة موظفي الإدارة العامة

نظمت رابطة موظفي الإدارة العامة بالتعاون مع مؤسسة "فريديرش إيبرت" في لبنان ورشة عمل عن سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام امتدت على ثلاثة أيام في ١٩ و٢٠ و٢١ نيسان الفائت في فندق "لو كريون" – برمانا. وهدفت الورشة إلى البحث في أرقام سلسلة الرتب والرواتب التي أحالتها الحكومة وما رافق إحالتها من إقرار لبنود إصلاحية ولتعديلات في قوانين الضرائب.

إستهلت الورشة بندوة شارك فيها كل من الخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان ورئيس نقابة المحاسبين المجازين في لبنان الأستاذ أمين صالح، الذين عرضا للواقع الاقتصادي والوظيفي في لبنان، ولمخاطر الرواتب المتدنية لموظفي الإدارة العامة، وللتدخلات السياسية في الإدارة بعيدا عن المعايير العلمية. بعد ذلك جرى توزيع العمل على ثلاثة محاور للنقاش وتم تشكيل الفرق التي ساهمت في وضع التصورات والاقتراحات في شأن المواضيع المطروحة.

من ورشة برمانا

المحور الأول
المواد القانونية المقترحة في سلسلة الرتب والراتب

تخلل هذا المحور نقاش حول المواد القانونية التي تم إدراجها في مشروع قانون السلسلة المحال، وتوقف المشاركون عند بعض المواد التي تلحق الضرر الشديد بالموظف، لاسيما تلك التي تحرمه أي قيمة مادية لسنوات خبرته عند الترفيع.

كذلك تم التطرق إلى إغفال الأجراء الدائمين وموظفي الفاتورة من السلسلة، حيث أكد المشاركون ضرورة إنصاف جميع الفئات الوظيفية من دون استثناء.

وخلص المشاركون بالنسبة لهذا المحور إلى المقررات الآتية:

- التأكيد على استمرار العمل لإنصاف موظفي الإدارة العامة، نظراً لتدني رواتبهم وبنسبة كبيرة مقارنة مع رواتب القطاعات والأسلاك الوظيفية الأخرى، لاسيما المؤسسات العامة الاستثمارية وغير الاستثمارية، ورفع الظلم اللاحق بالفئتين الرابعة والخامسة بالتحديد.
- إلغاء التعديل الوارد في المادة الثالثة عشرة واستبدالها بالنص الآتي:

تملأ المراكز الشاغرة في الفئة الثانية بالاختيار من بين موظفي الفئة الثالثة الذين انهوا بنجاح دورة تدريبية في معهد الإدارة العامة وأدرجت أسماؤهم في جدول الترفيع ويصنفون في الدرجة التي توازي درجتهم دون الراتب ويحتفظون بحقهم في القدم المؤهل للتدرج.

- إلغاء التعديل الوارد في المادة الرابعة عشرة واستبدالها بالنص الآتي:

تملأ المراكز الشاغرة في الفئة الأولى بالاختيار من بين موظفي الفئة الثانية الذين أدرجت أسماؤهم في جدول الترفيع ويصنفون في الدرجة التي توازي درجتهم دون الراتب ويحتفظون بحقهم في المقدم المؤهل للتدرج.

- إضافة فقرة إلى المادة السابعة عشرة كما يأتي:

لا يجوز أن تتدنى بدلات الأجراء الدائمين والموقتين والأجراء بالفاتورة (الذين يتقاضون تعويضات شهرية تعتبر بمثابة راتب أو أجر) بنتيجة زيادتها على النحو المبين أعلاه عن راتب الدرجة الموازية أو الأقرب في سلسلة رواتب الوظيفة المماثلة أو المشابهة لمهامهم بعد تحويلها وفقا للجداول الملحقة بهذا القانون).

المحور الثاني
الورقة الإصلاحية والضرائب

تضمنت الورقة الإصلاحية التي أقرتها الحكومة وأحالتها بالتزامن مع إحالة السلسلة عدداً من المواد القانونية لعل أهمها زيادة دوام العمل لغاية الساعة الخامسة، وتحديد عدد ساعات العمل الإضافي من خلال وضع سقف لها لا يتجاوز ٣٦ ساعة، وتخفيض سقف التعويضات من ٧٥٪ من الراتب إلى ٤٠٪، ووقف التوظيف، ورفع الحد الأدنى لسن التقاعد خمس سنوات. كذلك تضمن مشروع قانون الضرائب الجديد زيادة على عدد من الضرائب لاسيما رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة لتصل إلى ١٢٪ بدلاً من ١٠٪ بالنسبة لبعض السلع، وزيادة الرسوم على الكهرباء والهاتف والسجل العدلي ورسوم الكتّاب العدل وفواتير التجار وغيرها.

وكان من أهم ما استرعى انتباه المشاركين أن البنود الإصلاحية قد وجهت نحو موظفي الإدارة العامة بالأغلبية الساحقة لموادها في وقت جاءت الزيادات على رواتبهم هزيلة بالمقارنة مع القطاعات الوظيفية الأخرى.

وتوقف المجتمعون ملياً عند ما سمي "الورقة الإصلاحية" حيث أكدوا أن عملية الإصلاح دائمة

ومستمرة تبدأ بإعادة النظر في هيكليات الإدارة وتحديد مهام الوزارات وإعادة النظر بالملاكات وتوزيع الموظفين وفق خبراتهم واختصاصاتهم وإقرار رواتب تعزز دور الموظف وتؤمن له حياة كريمة.

وأكد المجتمعون أن بنود ما سمي "الورقة الإصلاحية" جاءت خارج هذا الإطار حيث أكدوا أن هذه الورقة تهدف إلى ضرب الإدارة والوظيفة العامة وديمومتها واستمرارها، وهي جاءت في مضمونها تعبر عن كيدية وانتقام من موظفي الإدارة العامة، وخصوصاً في ما يتعلق بخفض ساعات العمل الإضافي، وتخفيض سقف مجموع التعويضات ووقف التوظيف، ورفع الحد الأدنى لسن التقاعد، وزيادة ساعات دوام العمل التي لن تؤدي الغاية المتوخاة منها سواء لجهة زيادة الإنتاجية، أو لجهة حسن سير العمل في الإدارة لا سيما أن الشروط المطلوبة لبقاء الموظفين في مراكز عملهم تسع ساعات يوميا غير متوافرة، فضلا عما سيرتبه ذلك من أعباء مالية إضافية على الموظفين وآثار سلبية على استقرار أوضاعهم المعيشية والاجتماعية. وأكد المجتمعون رفضهم المطلق لكل البنود الواردة أعلاه وخصوصاً زيادة ساعات دوام العمل.

أما من ناحية مشروع قانون الضرائب أو ما سمي "مشروع التمويل"، فقد اعتبر المجتمعون أن الإيرادات الواردة في قرار مجلس الوزراء الرقم ٥ تاريخ ٢٠١٣/٣/٢١، ما هي إلا إيرادات لتغطية نفقات الموازنة وعجزها، وأعلنوا رفضهم ربط هذه الإيرادات بموضوع السلسلة. كذلك أكدوا رفضهم فرض رسوم وضرائب على الفقراء وذوي الدخل المحدود لا سيما الضرائب غير المباشرة.

ورفض المجتمعون أيضاً مد اليد إلى رواتب الموظفين عبر زيادة نسبة المحسومات التقاعدية وفرض ضريبة دخل على معاشات المتقاعدين، والمس بنسبة المعاش التقاعدي، وطالبوا بتأمين موارد الموازنة من طريق فرض ضرائب مباشرة على كبار التجار وأصحاب الريوع المصرفية والعقارية وعلى مغتصبي الأملاك العامة البحرية والنهرية وعلى أرباح المصارف وفوائد الودائع المصرفية والتصدي لأعمال التهريب ووقف مزاريب الهدر والفساد في المرافق العامة.

"الشروط المطلوبة لزيادة ساعات دوام العمل غير متوافرة وترتب آثاراً سلبية على الاستقرار المعيشي والإجتماعي للموظفين"

المحور الثالث
أرقام سلسلة الرتب والرواتب

وتداول المشاركون في أرقام سلسلة الرتب والرواتب وتم عرض دراسة مقارنة بينت تطور أرقام الرواتب والدرجات بالنسبة لجميع الفئات في الإدارة العامة ثم بالمقارنة مع رواتب ودرجات بقية القطاعات الوظيفية من عسكرية وتعليمية وقضائية. كذلك تمت المقارنة مع رواتب العاملين في المؤسسات العامة.

وبيّن العرض بشكل واضح أن رواتب موظفي الإدارة العامة هي أقل بنسبة ملحوظة من رواتب أقرانهم في بقية الأسلاك، وذلك بعد سلسلة الرتب والرواتب كما قبلها، حيث اتفق المجتمعون على أن ذلك يخالف الأسباب الموجبة لسلسلة الرتب والرواتب كما وردت في توصية مجلس النواب للحكومة والتي أدرجت في متن مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب، فاستغرب المجتمعون كيف تكون مقدمة السلسلة متناقضة مع مضمونها. كذلك توافق الجميع على أن هذه الفروقات في السلسلة بين القطاعات الوظيفية غير مبررة وغير مقبولة فعلى سبيل المثال فان راتب المدير العام كان تاريخيا أعلى من راتب القاضي، في حين أن راتبه في السلسلة أقل، كما أن راتب المعلم في الفئتين الثالثة والرابعة يزيد بنحو ٥٠٪ عن راتب الموظف في الفئتين إياهما لمن هم في الخدمة الفعلية.

وتم أيضاً عرض بعض الدراسات التي بينت تضمن السلسلة لرواتب خيالية لبعض القطاعات والتي تفوق بأرقامها رواتب القطاعات نفسها في الدولة الغربية والعربية ذات المستوى المعيشي المرتفع، وذات معدل الدخل الفردي الأعلى بكثير من لبنان.

ثم أكد المجتمعون مطالبتهم الحكومة الالتزام بمضمون قرارها الرقم ١ تاريخ ٢٠١٢/٩/٦ مع تأكيدهم رفض التجزئة والتقسيط والحسم وضرورة العمل على تعديل

وليد وهيب الشعّار

رواتب الموظفين الإداريين لإنصافهم. والحفاظ على فرق الدرجات السبع بين الفئتين الرابعة والثالثة والدرجات التسع بين الخامسة والرابعة، وزيادة قيمة الدرجات للفئتين الرابعة والخامسة والمطالبة بردم الهوة بين موظفي الإدارة العامة وبقية القطاعات الوظيفية.

لقد رسمت مقررات ورشة العمل وما تخللها من أفكار خطة عمل الرابطة للمرحلة المقبلة، حيث ستقوم الرابطة بأجهزتها كافة، بالتحرك في اتجاه مجلس النواب لعرض وجهة نظرها من مشروع قانون السلسلة والمطالبة برفع الغبن عن موظفي الإدارة العامة لاسيما الفئتين الرابعة والخامسة ولردم الهوة بينهم وبين القطاعات الوظيفية الأخرى. كذلك ستعمل الرابطة بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية المختصة ومؤسسات المجتمع المدني على وضع خطة عمل شاملة للنهوض بالإدارة العامة وتحديثها وقمع الرشاوى ورفع مستوى الخدمة العامة لتكون لائقة بحيث تنال رضى المواطنين، ولرفع مستوى المدرسة الرسمية حيث أن العمل على إيجاد مدرسة رسمية لائقة وذات مستوى أكاديمي جيد يؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على الوضع المادي للمواطن اللبناني بصورة عامة ولموظف الإدارة العامة بصورة خاصة، الذي يذهب جزء كبير من دخله يصل في بعض الأحيان إلى ٥٠٪ لدفع قسط المدرسة الخاصة، في حين أن لا مبرر لتقاعس المدرسة الرسمية عن القيام بواجباتها.

نائب رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة
عضو هيئة التنسيق النقابية
وليد وهيب الشعّار

"رواتب موظفي الإدارة العامة هي أقل بنسبة ملحوظة من رواتب أقرانهم في بقية الأسلاك"

بين "الريجي" ومعهد باسل فليحان
"نظرة" فإحتياجات فلقاء... فخطة تدريبية!

سقلاوي وبساط

جانب من ورشة العمل

لأن إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) مصممة على "رفع مستوى التدريب والبرامج التدريبية" ضمن "مسيرة التطوير الاداري"، عُقدت في المقر الرئيسي للريجي في ٢٢ أيار ٢٠١٣ ورشة عمل مشتركة مع فريق معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي تمهّد لما سوف يكون "مشروع تعاون طويل الأمد".

ولأن رئيس مجلس إدارة الريجي مديرها العام ناصيف سقلاوي يرى أن "المعهد المالي هو بحد ذاته تحدٍ في طريق تحديث المؤسسات العامة"، في حين تعتبر مديرة المعهد أن الريجي "إدارة عصريّة يمكن الامتثال بها كقصة نجاح"، لاحظ سقلاوي أن المؤسستان تتشاركان "الرسالة والمشروع الوطني الذي عنوانه قيامة المؤسسات". وكان من الطبيعي أن تترجم هذه "النظرة" المتبادلة جهداً مشتركً، بدأ بلقاء وورشة عمل، ويتوقع أن يثمر خطة تدريبية ووثيقة تعاون.

على مدى يوم عمل كامل، التقى مسؤولو الريجي والمعهد، وتوزعوا على مجموعات عمل سعياً إلى تحديد البرامج التي ستساهم "في تطوير أداء إدارة حصر التبغ والتنباك" إنطلاقاً من أبرز التحديات التي تواجهها، وعلى الخروج بأفكار أولية عن أبرز الإحتياجات التدريبية لهذه الإدارة وصولا إلى وضع خطة وبرنامج عمل على المدين المتوسط والبعيد، وتحديد مقوّمات نجاح مشاريع بناء القدرات والتدريب.

وقد عمد المعهد بالتعاون مع كوادر الإدارة، الى تحليل نتائج ورشة العمل وتبويبها بهدف عرضها ومناقشتها مع الإدارة.

سقلاوي

وابدى رئيس مجلس إدارة الريجي مديرها العام ناصيف سقلاوي في كلمته إقتناعه بأن "نجاح الإدارة في الوصول إلى تحقيق أهدافها يتوقف على مدى كفاية العنصر البشري فيها، وعلى قدراته وخبراته وحماسته للعمل". واعتبر أن "العنصر البشري من أثمن موارد الإدارة والأكثر تأثيرًا في الإنتاجية على الإطلاق ويسهم بقوة في تحقيق أهداف هذه المؤسسة وربحها".

وإذ أبرز "الحاجة الدائمة الى الارتقاء بالإنتاجية وتحسينها للتمكن من مواجهة مختلف التحديات"، دعا إلى "النظر إلى التدريب من منظور استراتيجي بحيث يتم تصميم وتنفيذ برامج التدريب لتحقيق النمو المستدام"، واصفاً التدريب بأنه "استثمار طويل الأمد". وقال: "واجبنا كإدارة أن نسعى إلى إكساب مواردنا الحية المعارف الجديدة وصقلها بأحدث المعلومات وتنمية مهاراتها المتعددة التي ترتبط بعملها". وأضاف "ندرك جيداً أهمية العنصر البشري كمحدد للكفاية والإنتاجية، وأكبر دليل على ذلك هو ضخ هذه الدماء الشابة من اصحاب الكفايات من خلال مشروع الهيكلية الجديدة، لما في ذلك من تعبير عن ايماننا بالعنصر البشري ومقدمة لاطلاق عهد جديد للريجي نعول عليه في السنوات المقبلة".

وأكد تصميم "الريجي" على "تعديل الصورة النمطية للمرافق العامة ولأجرائها". وقال: "نطمح إلى أن تكون النظرة لمؤسستنا على أنها مركز معرفي يساهم في الإضافة والتطوير إلى المجتمع على كل الاصعدة وليست مقبرة للكفايات". وأضاف "ورشة العمل هذه ما هي الا ترجمة لرؤيتنا وانسجام مع مسيرة التطوير الاداري التي بدأنا بها من خلال رفع مستوى التدريب والبرامج التدريبية".

بساط

أما رئيسة معهد باسل فليحان الاقتصادي والمالي لمياء المبيض بساط، فشكرت للريجي ثقتها، ورأت أن التعاون بين المعهد والريجي "كان حتى اليوم خجولا بعض الشيء حيث استقبل المعهد نحو ١٠٥ متدربا في المواضيع الإدارية والتقنية واللغوية"، لكنها أملت في "أن تساهم هذه الورشة في دفع هذا التعاون قدماً وتحويله مشروع تعاون طويل الأمد"، مشيدة بالتزام إدارة الريجي "تطوير العنصر البشري وتعزيز مهاراته".

حياة الوزارة

شهادات

- نال المراقب في دائرة ضريبة الأملاك المبنية في بيروت عبد الكريم يوسف رمضان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بدرجة جيد جداً من جامعة الآداب و العلوم و التكنولوجيا في لبنان (AUL) بعد أن أنهى مشروع تخرجه حول دمج المصارف واندماجها وانعكاساته على الأسواق المالية في لبنان .

بنون وبنات

- رزقت المراقب جان دارك جوزف عون مولوداً ذكراً سمته "تيو".

زواج

- المراقب في مالية النبطية مسلم عبيد عقد قرانه على الانسة هبة رسلان بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨. مطبق الأنظمة في المركز
- الالكتروني محمود شومان عقد قرانه على الأنسة غنى عيتاني.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج

شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سابين حاتم، جوزيان شبلي، كارل ريحان، مايا بصيبص، بسمة عبد الخالق، سوزان أبو شقرا،

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 49 l Juillet 2013 l www.institutdesfinances.gov.lb

Projets et réalisations

Lorsque j'ai pris mes fonctions au ministère des Finances le 17 juin 2011, la rectification et l'audit des comptes publics étaient l'un des sujets les plus controversés parmi les politiciens à tel point que le chiffre de 11 milliards était devenu plus connu que le 11 septembre!

Le cout élevé du service de la dette publique représentait un poids sur le trésor public. En plus, la question des finances publiques manquait une législation des dépenses. En effet, la dernière loi du budget aurait été promulguée en 2005.

J'ai pris charge du ministère dans des conditions difficiles soulignées par de fortes divisions politiques, de querelles, et d'accusations. De plus, le déclenchement des événements en Syrie et leur lien avec les conflits régionaux et internationaux exposaient le Liban à divers dangers.

J'ai pris tout cela en compte et j'ai mis les tensions politiques à part et je me suis fixé des objectives clairs en tant que ministre:

- Réactiver l'organe administratif du ministère, et mettre fin à l'ère de la gestion alternative parallèle au ministère.
- Légaliser les dépenses et s'engager à ne pas dépasser un plafond spécifique dans le déficit budgétaire.
- Reconstruire les finances publiques de 1993 jusqu'aujourd'hui, et mettre en place des mécanismes et un système de contrôle des dépenses publiques.

Toutes les mesures, les décisions et les accomplissements dans ce cadre sont le sujet d'une brochure réalisée par l'équipe du ministère des finances, adressée à tous les libanais pour qu'ils soient au courant de ce qu'on fait. Puisqu'en fin de compte, l'argent public, c'est l'argent que le peuple libanais nous a confié, et la loi nous oblige à lui en rendre compte.

Mohammad Safadi
Ministre des Finances
(Extrait de la présentation de la brochure "projets et réalisations")

Gérard Chambas: la mise en place d'un fonds souverain est la meilleure façon de gérer les ressources pétrolières et gazières

L'ancien Ministre des Finances Demianos Kattar à l'Ouverture des Rencontres 2013

Gérard Chambas, spécialisé dans des domaines économiques variés, notamment dans les finances publiques, la politique fiscale et commerciale, la politique budgétaire, l'intégration régionale et la décentralisation, était l'hôte de l'Institut des Finances, dans le cadre des Rencontres des cadres dirigeants de la fonction publique libanaise.

Membre du panel des experts en finances publiques du FMI, il est chargé de recherches auprès du Centre d'Etude et de Recherches sur le Développement International (CNRS-CERDI). Il est membre du Comité des thèses du CERDI et coordinateur d'un programme de recherche sur l'efficacité de l'aide au développement. Dans un entretien avec Hadith el-Maliya, l'expert français a souligné l'importance de la TVA à taux unique et de l'informatisation pour lutter contre la corruption.

Lors de son séjour au Liban, M. Chambas s'est penché avec les fonctionnaires libanais sur la TVA, faut-il qu'elle soit à taux multiple ou à taux unique?

"Le Liban fait face à une transition fiscale, il est donc obligé, comme tous les pays en développement, si ses recettes tarifaires et douanières ont baissé, de compenser. La seule solution techniquement disponible c'est la TVA. Elle constitue un impôt bien adapté aux pays en développement, sous réserve d'avoir un taux unique sur une très large assiette", dit-il.

Suite page 2

Editée par:

INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Lancement officiel du Projet TEMPUS-PACOME au Liban 4
Croissance post-guerre: Quelles perspectives et opportunités pour le Liban et la Syrie? 5
Pour un développement des capacités du capital humain euro-méditerranéen 6

Suite de la page 1

Les participants

Gérard Chambas

Quand un pays dispose de ressources extrêmement importantes, il a intérêt à ne pas avoir trop de déséquilibre économique, cela le protègera d'être atteint du syndrome hollandais

"Certains pays ont adopté la TVA à taux multiple. C'est l'ancien modèle français de 1954; la France étant le pays de l'invention de la TVA. Cette taxe a gagné les pays européens et africains arrivant au Maghreb arabe. Le vieux modèle de la TVA à multiple taux s'est révélé extrêmement difficile. Par contre les pays nouvellement arrivés à la TVA, notamment ceux de la zone pacifique et l'Australie ont opté pour une taxe à taux unique. C'est le cas du Liban qui a donné un très bon exemple dans ce cadre. Avec la TVA à taux unique, il est beaucoup plus difficile de frauder. C'est aussi beaucoup plus simple: Dans un livre de comptes, au lieu d'avoir plusieurs colonnes, il y a une seule et le calcul peut même être fait de tête", poursuit-t-il.

Avec les fonctionnaires libanais, M. Chambas a discuté notamment de l'équité de la TVA, son appréciation vis-à-vis de l'impôt sur le revenu, et des modalités de fraude. "La TVA n'est efficace que si elle est appliquée de manière générale c'est-à-dire sans exonérations ni exceptions", note-t-il.

Expert du Maghreb arabe, M. Chambas s'est penché sur les ressources pétrolières et gazières du Liban, mettant en garde contre le fait de suivre l'exemple Algérien. "Quand un pays dispose de ressources extrêmement importantes, il a intérêt à ne pas avoir trop de déséquilibre économique, cela le protègera d'être atteint du syndrome hollandais, phénomène économique reliant l'exploitation des ressources naturelles au déclin de l'industrie manufacturière locale. Inspiré du cas des Pays-Bas des années 1960, le terme syndrome hollandais est utilisé par extension pour désigner les conséquences nuisibles provoquées par une augmentation importante des exportations de ressources naturelles par un pays", dit-il. "C'est le cas de l'Algérie par exemple qui dispose d'importantes ressources pétrolières, injectant des sommes considérables par l'intermédiaire des finances publiques parce qu'elle a les moyens de le faire. D'un côté, on compte des aspects positifs comme la création d'infrastructures, de l'autre on perd beaucoup de compétitivité. Quand on a du pétrole il faut avoir une gestion très prudente pour ne pas injecter trop d'argent d'un coup dans l'économie provoquant un choc qui est à l'origine du syndrome hollandais", note-t-il, soulignant que "la Norvège est un exemple de réussite car elle a géré ses ressources pétrolières et gazières à travers un fonds souverain. La meilleure option est donc de mettre en place un fonds souverain à condition qu'il ne soit pas détourné. Les Norvégiens ont mis en place un fonds souverain pour geler les sommes gagnées par l'exploitation du gaz et du pétrole. On entame donc la production et l'on effectue des placements notamment à l'étranger pour éviter de créer une demande. Ces ressources sont capitalisées; elles serviront quand les ressources naturelles du pays tariront. Cela ne veut pas dire cependant qu'il ne faut pas injecter de l'argent dans l'économie, mais il est nécessaire d'y aller prudemment et d'investir ailleurs".

Que ce soit en matière de la collecte de la TVA ou de la gestion des ressources pétrolières, il faut opter pour la transparence et combattre la corruption. Mais est-il possible de lutter contre ce fléau, notamment au Liban?

"La corruption n'est pas propre au Liban, nombre de pays ont réussi à la combattre de façon assez efficace. La volonté politique est nécessaire mais elle ne suffit pas; dans les administrations fiscales, une grande partie tourne autour de l'organisation et du

La corruption n'est donc pas du tout une fatalité et il n'y a pas de peuples plus honnêtes que d'autres

Avec la TVA à taux unique, il est beaucoup plus difficile de frauder

traitement de l'information. Pour combattre la corruption, il faut notamment s'appuyer sur le traitement de l'information par exemple pour les tâches de contrôle en douane. On met en place un système qui fonctionne automatiquement à l'analyse de risques, sans que l'on puisse intervenir d'une manière non motivée pour faire ouvrir le conteneur. C'est la machine qui détermine quel conteneur devrait être inspecté et de quelle façon ainsi que quel contrôleur devrait effectuer ce travail. La trace reste donc dans le système informatique et le contrôleur corrompu n'a plus aucune marge de manœuvre. De plus, ces informations sont contrôlées par le chef des douanes", note-t-il.

Donnant un autre exemple, il indique que "dans beaucoup de pays, on demande au contribuable de se déplacer pour payer la TVA, mais l'on peut mettre en place des télé-procédures, c'est-à-dire, via internet le contribuable fait sa déclaration et envoie directement son paiement. Le fonctionnaire malhonnête ne voit plus le cash passer et ne fait plus pression sur le contribuable. Au niveau de l'administration fiscale, les contrôles ne sont plus décidés par le contrôleur mais par la machine. C'est elle qui effectue le programme de contrôle. Toutes les informations doivent être centralisées et il n'y a plus d'ordinateur individuel. C'est-à-dire que dans ce système, la direction peut voir à tout moment ce que les contrôleurs font. C'est le cas partout en Europe. Au Maroc ce type de redressement a fait doubler les recettes de TVA en l'espace d'une dizaine d'année". Et de souligner en conclusion que "la corruption n'est pas du tout une fatalité et il n'y a pas de peuples plus honnêtes que d'autres. Les personnes sont malhonnêtes parce qu'elles savent qu'elles ne seront prises en cas de fraude, d'où l'importance de la traçabilité de l'information".

Les Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise 2013 en photos

Séminaire sur les réalités économiques de la corruption

Visites à la Régie Libanaise des Tabacs et Tombacs

Les fonctionnaires de la Régie: efficacité et professionalisme

Visites de terrain

"Trois notions pour moderniser les finances publiques: volonté politique, réforme des textes sur le budget et la comptabilité, et la pratique et la culture"

"Evaluation et mobilisations des resources douanieres et fiscales"

Leadership… et travaux de groupes

Lancement officiel du Projet TEMPUS-PACOME au Liban

Les premiers pas vers l'observatoire

Le projet PACOME a pour objectif la création d'observatoires de l'emploi et des compétences au Liban et au Maroc. Ces observatoires auront pour mission de mener des études prévisionnelles qui permettront une meilleure adéquation entre l'offre de formations universitaires et la demande des employeurs ainsi qu'une meilleure orientation des étudiants. Ce projet de 3 ans fut lancé officiellement au Liban les 30-31 Mai à l'Université Saint Joseph en présence des représentants de l'Université Saint Joseph, de l'Université Libanaise, du bureau Tempus au Liban, du Ministère de l'Education et de l'Enseignement Supérieur, la Chambre de Commerce, d'Industrie et d'Agriculture de Beyrouth et du Mont-Liban, de l'Institut des Fiances Basil Fuleihan et de la Commission Formation Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

Lors du lancement du projet TEMPUS-PACOME à l'Université Saint Joseph

Des participants au projet

Une centaine de représentants des universités, du secteur public, du secteur privé et des organisations internationales ont assisté au lancement de ce projet et ce fut l'occasion de connaitre de plus près les différentes activités de ce projet et d'avoir un regard sur les Réalités du terrain libanais et marocain et les défis du marché du travail en matière des compétences.

Moubayed: investir dans l'efficacité et la compétitivité

Dans son allocution, Mme Lamia Moubayed Bissat, directrice de l'Institut des Finances Basil Fuleihan, a exprimé l'importance de ce projet qui "arrive à un moment ou le Nouveau monde Arabe connait des turbulences et des bouleversements sans précédents, où les fonctions publiques plombées par des recrutements massifs et une faible productivité, une inadéquation entre l'offre et la demande d'emploi qui rend les taux de chômages, particulièrement parmi les jeunes, insoutenables". Elle met le point sur l'importance d'anticiper et d'agir en amont dans tous les domaines. Elle ajoute que "nous devons investir, inciter voire pousser à investir dans l'efficacité et la compétitivité de l'Etat. Et cela passe nécessairement par l'adéquation des profils et des compétences des agents à leurs responsabilités… dans le cadre de leurs mandats, présents et anticipés, mais aussi aux souhaits et aux aspirations des citoyens". Pour Moubayed, le système de formation, se trouve actuellement débilité. Les défis sont, sur ce plan, très importants, et les répercussions en jeu, considérables.

Le projet TEMPUS PACOME revêt pour l'Institut une importance particulière, car il permettra "d'avoir le courage de s'interroger et de refuser les solutions classiques sur le recrutement et la rétention des cadres, de développer des référentiels de métiers, de faire le lien indispensable entre les profils de postes et les compétences, et d'avoir des prévisions sur les besoins, en formation initiale métier, mais surtout en formation continue, qui constitue l'une des composantes principales de cette adéquation".

L'Etat des lieux du Marché du Travail Libanais

Un taux d'activité pour les hommes (69%) plus elevé que celui des femmes (20%).
En 2004, 20% des travailleurs ont un diplôme universitaire contre 4.3% en 1970
En 2004, 29.5% des travailleurs sont illettrés contre 4.5% en 1970
Près de la moitié des travailleurs sont salariés (49.1%) suivi par la catégorie des travailleurs indépendants (28.5%)
Le taux de chômage a augmente de 6% en 1970 a 8.5% en 1997 et atteint 7.9% en 2004.

Source: ILO, Laborsta for years 1980, 1990 and CAS for year 1970, 1997, 2004, 2007.
Source: CAS.1972. L'enquête par sondage pour la population active au Liban Novembre 1970; CAS.2006.
Source: CAS.2006. The national Survey of Household Living Conditions 2004.
Source: world Bank 2012 Lebanon - Good Jobs needed: The role of macro investment education labor and social protection policies (MILES) - a multi year techncial cooperation.

Le Séminaire CHEDE-MED de Beyrouth a porté sur la "Croissance post-guerre" pour le Liban et la Syrie

Photo souvenir des participants avec l'ambassadeur de France Patrice Paoli

Placé sous le thème central "Quelle Sortie de Crise pour la Méditerranée?", l'Institut des Finances Basil Fuleihan a accueilli le Séminaire de Beyrouth du Cycle de Hautes Etudes pour le Développement Economique en Méditerranée (CHEDE MED) autour du thème "Croissance post-guerre: Quelles perspectives et opportunités pour le Liban et la Syrie?", du 5 au 7 Juin 2013.

Ce séminaire a pour objectif de lancer la réflexion et le dialogue autour de la thématique de la reprise économique post-conflit en partant des relations fortes et historiques entre la Syrie et le Liban et au travers de la présentation d'idées de relance économique, d'études de cas porteuses d'innovations, de rencontres avec différents experts locaux, régionaux et internationaux, ainsi que de la visite de lieux stratégiques.
Des tables rondes, réunissant des décideurs et des relais d'opinion, ont été organisées afin de couvrir des discussions liées à des secteurs variés, considérés comme les piliers de l'économie libanaise. Plus spécifiquement, ce séminaire de 3 jours a porté sur l'interdépendance des relations politico-économiques entre les deux pays, et a mis l'accent sur des secteurs économiques clé dans un contexte de post-conflit, notamment l'énergie, les banques et assurances, le commerce et l'industrie.
A travers l'apport d'expertise de 17 intervenants et modérateurs, ainsi qu'à travers les débats et le partage d'expériences personnelles entre les parties concernées, ce séminaire a permis à plus de 30 participants des secteurs public et privé des pays partenaires, notamment la France, l'Espagne, l'Italie, le Maroc et le Liban, d'approfondir leur compréhension des défis actuels majeurs et de favoriser les échanges en terme de développement et de croissance économique.
Des visites de terrain organisées au Port de Beyrouth, à Solidere et au Centre de Lecture et d'Animation Culturelle de Byblos, ont tous constitué un espace d'échange pour les auditeurs qui ont aussi eu l'occasion de se familiariser avec les principales activités de ces sites, apportant ainsi des illustrations concrètes au thème traité.

Lors du séminaire

Bibliothèque des Finances

Les femmes et la haute fonction publique/Bénédicte Boyer
Paris: L.G.D.J., 2013

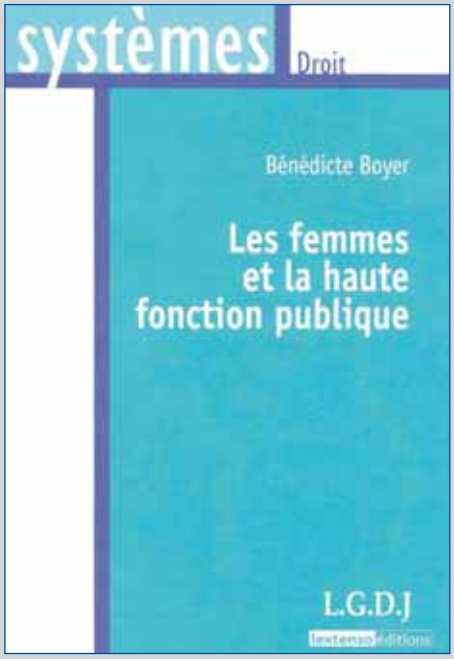

Faut-il s'indigner ou se réjouir qu'en 2013, la nomination d'une préfète suscite encore gros titres et commentaires de genre dans la presse quotidienne régionale? N'oublions pas que la première "Madame le Préfet", comme on disait alors et comme l'écrivent encore certains, remonte à peine à 1981: autant dire hier. Les statistiques les plus récentes sur l'accès des femmes à la haute fonction publique montrent le chemin restant à parcourir, tout autant que celui laborieusement couvert en quelques décennies. Le principe d'égalité, inscrit au fronton de la République, peine à trouver sa concrétisation lorsqu'il s'agit de promouvoir des femmes aux plus hautes responsabilités dans les trois versants de la fonction publique (État, territoriale et hospitalière). Une vingtaine de ces trop rares "hautes fonctionnaires" (terme dont l'emploi reste à vulgariser) ont accepté de témoigner dans ces pages. Leur parcours et, surtout, leur vision du service public inspireront les jeunes femmes fonctionnaires ou se préparant à le devenir, qui, comme leurs camarades masculins, aspirent légitimement à faire la carrière à laquelle leur réussite scolaire et universitaire les a préparées.

Pour un développement des capacités du capital humain euro-méditerranéen

Dr. Georges Nehme, président du Colloque, doyen de la Faculté de Gestion des Affaires - Université Antonine

Dans le cadre des efforts visant à rapprocher le secteur public du monde académique en matière de recherche et réflexion, l'Institut des Finances Basil Fuleihan s'est joint comme partenaire au 3ème Colloque international - PREM 2013 - abordant le thème: "Réflexions sur les relations euro-méditerranéennes: Evaluations et avancements", organisé par l'Université Antonine les 4 et 5 Juin 2013, sous le patronage de S.E. Mme l'ambassadeur Angelina Eichhorst, Chef de la délégation de l'Union Européenne au Liban.
Le colloque a également témoigné de la participation de S.E.M. Dimyanos Kattar, ancien ministre des Finances et doyen fondateur de la Faculté de Gestion des Affaires à l'Université Antonine.
Au cours de la séance d'ouverture, l'Institut a souligné l'importance pour l'Etat et l'ensemble des acteurs du développement de mener une action concernée en matière de coopération euro-méditerranéenne, d'anticiper les changements et d'agir en amont, afin de bâtir un ordre politique, économique et social stable et prospère.
Il a aussi insisté sur la nécessité d'ancrer ces réflexions dans des pratiques de coopération renouvelées, et dans un engagement politique profond.
L'Institut est aussi intervenu au cours du premier panel intitulé "Relations financières internationales et euromed". Dans sa présentation "La coopération euro-méditerranéenne peut-elle apporter une réponse aux défis des finances publiques dans la région?", l'Institut a mené une réflexion autour de la situation actuelle des finances publiques dans les pays de la rive sud et des défis à venir, et a proposé des éléments de réponse reposant sur la coopération Sud-Sud et le développement des capacités du capital humain de la région. Il a notamment présenté un instrument réussi de coopération régionale: Le réseau GIFT-MENA des écoles et instituts de formation de la fonction publique.